

الانمائية الحديثة :

أيديولوجية جديدة ؟

حسن صعب

اصل المصدر في العربية « نَمَى ينمي نميا ونماء ونمى ينمو نموا » . ويفيد معنى الزيادة والكثرة والارتفاع والاذكاء والريح والسمنة والفتوة والصعود . وكأن كل هذه المعاني اللغوية ظواهر واطوار النمو كما نحاول فهمها اليوم . والانماء هي صيغة الارادة والتعدي . وهي صيغة يردها اللغويون الى الله ، فيقولون : انما الله انما او نماء ونمائه . والنامي هو عندهم الفتي ، وهو ضد الهرم ؛ والنامية هي الفتية ، ضد الهرمة . وينسب لمعاوية قوله : « لبعت الفانية واشتريت النامية » . وليست اللغة هنا ببعيدة عما نحن بصددده : فالبلاد النامية تمثل فتوة الانسانية ، والانماء هو بعث لحيويتها وتجديد لشبابها .

وقد آثرنا استعمال كلمة « الانمائية » لما فيها من حركة الارادة ، ولدلالاتها الاوفى على نزعة فكرية تتخذ مبادئ النمو وقواعده اصولا لها . ودعوناها الحديثة تميزا لها عن الانمائيات الطبيعية العفوية الارسطوطالية ، والانسيكلوبيدية ، والداروينية ، وان كانت لها علاقتها البعيدة او القريبة بها كلها . « فانمائية » هي ادنى مدلول عربي للكلمة الانكليزية Developmentalism وهي «ism» جديدة تضاف الى لائحة « الاسماء » التي يضج بها العقل الحديث .

وتساعد كلمة « الانمائية » على التمييز بين مفهومي ال Development وال Growth في الانكليزية ، او Developpement و Croissance في الفرنسية . ويؤكد بعض المفكرين يستعملون الكلمتين استعمالا واحدا . ولكن بعضهم يحرص على التمييز الواضح والمحدد بينهما . والفارق بينهما لدى هؤلاء هو ان Development هو انبثاق حالة عقلية ونفسية واجتماعية تجعل النمو او ال Growth ممكنا . ويبدو هذا التمييز في قول الاستاذ فرانسوا برو في كتابه « اقتصاد القرن العشرين » : « ان الانماء هو ملتقى تغييرات عقلية واجتماعية في حياة السكان تجعلهم صالحين لان ينموا بصورة تراكمية ودائمة انتاجهم الفعلي الشامل » . ويتبعه في هذا الرأي الاستاذ ب . ل . رينو في كتابه « الاقتصاد المعمر وعتبات النمو » ، ويقول : « اتنا نمز غالبا بين النمو البسيط Croissance الذي لا يمس البنيات العقلية والاجتماعية والتكنيكية وبين الانماء Development الذي يفترض تعديل هذه البنيات وتكميلها » .

ثم ان الإنمائية اقرب الى التعبير عن شمولية البحث الإنمائي والى احتواء كلياته وجزئياته . فالبحث الإنمائي ليس — كما يتبادر للذهن لأول وهلة — بحثا اقتصاديا صرفا . واكثر رواد البحث الاقتصادي الحديث كانوا فلاسفة انسانيين اكثر مما كانوا اقتصاديين اختصاصيين بالمعنى الضيق الذي نفهمه اليوم . والإنمائية هي الآن اوج هذه النزعة الإنسانية لدى المدارس الاقتصادية ، وهي اشد خطرا واشمل نطاقا من ان تترك للاقتصاديين وحدهم . والاقتصاديون هم اول من يقر بهذا . ويصدر هذا الاقرار عن اوجين بلاك ، المدير السابق للبنك الدولي ، في مطلع كتابه « دبلوماسية الانماء الاقتصادي » ، حيث يقول : « ان مواضيع قليلة حظيت بالدرس الذي ناله موضوع الانماء الاقتصادي . فقد عاجلته جميع العلوم الاجتماعية ، فتكوّن حوله ادب جديد شامل . ولا تيسر استساغة هذا الادب الا لفيلسوف اتقن العلوم الاقتصادية ، واحاط بالتاريخ ، وتخرج في الهندسة المدنية ، واعتمد الجغرافيا والانثربولوجيا لموضوعين فرعيين لشهادته ، ودرس بعد التخرج موضوع علم النفس الاجتماعي الحديث » .

فاذا عجز الاقتصاديون عن معالجة الإنمائية معالجة شاملة ، وهم رواد بحثها ، فغير الاقتصاديين اشد منهم عجزا . ونحن هنا اقرب ما نكون لمفهومنا التقليدي للعلوم الموصلة . فهناك علوم موصلة لدراسة التفسير او دراسة الفقه ، وهناك علوم موصلة لمصطلح الانماء وفقه الإنمائية . وبذلك تقدم الإنمائية جسرا من الجسور المنشودة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية وبين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية . وهو جسر غائي تتطلع اليه هذه العلوم بشغف بعد ان اجتاحتها التخصص التجزيئي . وهذا الجسر الغائي هو جسر انساني : فالانسان هو منطلق الإنمائية وهدفها . والإنمائية تذكير لنا بان محاولة السيطرة على الطبيعة وتنظيم المجتمع ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتمكين الانسان من تحقيق نموه ، اي من بلوغ غاية وجوده .

ولذلك فان درس الإنمائية وتطبيقها يجب ان يكونا جهدا تعاونيا لا جهدا فرديا . ويجب ان يشارك مريدو مختلف العلوم في هذا الجهد . فتوسع المشاركة افق نظر كل منهم الى اختصاصه ، وتوقظ وعيه بالوحدة العضوية للمعارف والجهود الانسانية . وما نجتهد في تقديمه هنا ان هو الا ملاحظات اولية وعامة ، الغرض منها تعميق الوعي بهذه الحاجة التعاونية ، ودفع السير في طريق هذه الوجدة .

واولى ملاحظاتنا تتناول السياق الفلسفي والنفسي للإنمائية . فالإنمائية ليست التقديمية الآلية التي بشر بها القرن الثامن عشر ، ولكنها تتطوي مع ذلك على نظرة تقديمية وتفاوتية للانسان . فهي تعلمه ان بوسعه ان يصنع حاضره ومستقبله ايا كان ماضيه .

وهي ليست عقلانية ارسطو او ابن رشد او ديكارت . ولكنها تنطوي على ايمان بقدر عقل الانسان ان يرى المستقبل وان يضع خطة مستقبلة وفقا لهذه الرؤيا . وليست العلمية الماركسية او الطبيعية المطلقة . ولكنها تنطوي على الاعتقاد بالعلم طريقا لخلاص الانسان بدون ان تعتبره الطريق الكافي او الوحيد او المطلق . واهم ما في علميتها ، يقينها بامكان قياس التقدم الاجتماعي الكلي بمقاييس علمية موضوعية صحيحة . وبذلك يصبح التقدم خطة ارادية عقلانية مستقبلية بدل ان يكون قدرا غيبيا كما تصورته الاديان ، او قدرا طبيعيا كما تصوره القرن الثامن عشر ، او قدرا تاريخيا كما تصورته الماركسية . ان الانسان الانثائي يصنع قدره اذا تضافرت ارادته وبصيرته ومعرفته على هدايته للخطة المستقبلية الافضل ، واذا تواترت الظروف التي تمكنه من تطبيق هذه الخطة تطبيقا سليما .

السياق التاريخي للانثائية

يمكن ان توضع الانثائية في سياق التطور التاريخي للعلوم الاجتماعية من علوم معيارية الى علوم برهانية . وهي نزعة اخذت بهذه العلوم منذ احلّ بيكون المنهج الاستقرائي محل المنهج الاستدلالي للبحث . فادى تطبيق المنهج الى اكتشافات علمية ثورية في عالم الطبيعة دفعت بعلماء الاجتماعيات الى نشدان نتائج مقابلة في عالمهم باعتماد المنهج نفسه . وكان علم الاقتصاد طليعة التقدم المنهجي في هذا السبيل .

ويمكن ان توضع في سياق الانتقال التاريخي من حضارة لآخرى ، او من طور حضاري لطور آخر ، او من مجتمع تقليدي الى مجتمع عصري . فتصبح دراستها جزءا من الدراسات الحضارية كما بدأها ابن خلدون في القرن الرابع عشر وكما انتهت اليه في فلسفات شبنغلر وطويني وسوروكين . او كما خلصت اليه في دراسات الاجتماعيين ، امثال كونت و دوركيم وفير وتلكت ؛ والانثروبولوجيين ، امثال كروبير وغيره . وهذا هو السياق الاوسع للبحث الانثائي ، وهو السياق الذي اعتمدته الدكتور محيي الدين صابر في كتابه «التغير الحضاري وتنمية المجتمع» ، وهو الكتاب الوحيد من نوعه في اللغة العربية . ويصبح النمو في هذا السياق ظاهرة حضارية شاملة ، ليس النمو الاقتصادي سوى بادرة واحدة من بوادرها . ويدخل حينئذ في التغير الانثائي تغير في القيم والنظم وفي نسق الحياة ومستوى المعيشة وفي نهج التفكير ونهج الانتاج . ويحدد الدكتور صابر رأيه هذا بقوله : «ان التنمية في كل صورها ، وبالمعنى الفني الذي تستعمل فيه ، ليست الا صورة من صور التغير الحضاري المقصود والمخطط » .

ويمكن ان توضع في سياق التغير الثوري الذي وقع في العالم الحديث ، والذي ادى الى تطور تقسيمه من عالم مؤمنين وكفار ، وعالم بيض وملونين ، وعالم مستعمرين ومستعمرين ، وعالم مستقلين ومستعبدين ، وعالم رأسماليين وعمال — الى عالم متقدمين ومتخلفين .

ونكاد نقول : تعددت التسميات والتقسيم واحد ، لولا الاختلاف الرئيسي القائم بين التقسيمات القديمة والتقسيم الجديد . ومرة هذا الى ان التقسيمات القديمة تفترض وجود خصائص دائمة وثابتة ترفع قوما على آخرين . واما التقسيم الجديد فانه يفترض ظروفًا عارضة قابلة للتغيير ينشأ عنها التخلف ويزول بزوالها . ولذلك ، فان الانمائية هي الى حد بعيد انسانية جديدة . وهي وليدة الانسانية العلمية المنبثقة عن جميع السياقات التي اشرفنا اليها . فلدخول المنهج العلمي الاستقرار في الدراسات الاجتماعية اثره في التحرر من النظرات التمييزية للانسان . والدراسات الحضارية ترجح اكتشاف خصائص كل حضارة على تفضيل احداها على الاخرى . والثورة التحررية الاستقلالية تفترض قابلية الجميع للحكم الذاتي ، اي للتقدم . فالسياق الانمائي هو اذاً كل هذا السياق الثوري للانسان الحديث . ولا يبعد ريمون ارون عن مفهومنا هذا للسياق التاريخي للانمائية ، ولكنه يحدده تحديداً اشد تخصصاً وتركيزاً في قوله في بحثه « عهد التكنولوجيا الشاملة » : « ان للنظرية المعاصرة للانماء ثلاثة ينابيع ، لكل منها تفسيره الخاص للعالم وللظاهرة . وهذه الينابيع هي : اولا ، الدراسة الاحصائية الطويلة المدى للنمو الاقتصادي ؛ ثانياً ، التباين بين البلاد الغنية والفقيرة ؛ ثالثاً ، المقارنة بين التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السوفييتي والغربي ».

يقدم لنا الاقتصادي الاحصائي معياراً جديداً للتقدم والتخلف ، هو ابسط المعايير وان لم يكن بالضرورة اصحها . وهذا المعيار هو متوسط دخل الفرد الناجم عن قسمة مجموع دخل المجتمع على عدد سكانه . فالمجتمع الذي يقع متوسط دخل الفرد فيه دون الاربعمائة دولار متخلف . فاذا ما تجاوزها بدأ المجتمع ان يكون متقدماً . والاقتصاديون انفسهم هم اول من ينتقد بساطة هذا المعيار . فكمية الدخل وحدها لا تكفي معياراً للتقدم او التخلف . فهذه امارات خليج البصرة من اعلى بلدان العالم دخلاً ، فهل تكون احسنها تقدماً ؟ والقيمة الحقيقية للدخل تختلف باختلاف مستوى الحاجة والطلب واسعار الحاجات . فالقروي اللبناني مثلاً قد يعيش باربعمائة ليرة عيشة افضل من عيشة المدني بالف ليرة . والقسمة الحسابية وحدها لا تعني شيئاً ، لان الثروة قد تكون مركزة في ايدي اقلية صغيرة تعيش عيش البذخ بينما تعيش الاكثية الساحقة عيش الكفاف .

ولذلك لا يجوز الاعتماد بمتوسط الدخل الا من حيث دلالاته الهادية لا من حيث دلالاته المطلقة . ولا بد ان تضاف اعتبارات اخرى للتمييز بين التقدم والتخلف . ولا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي ، كالسكان والراسمال والاهلية التقنية والمواد الأولية وغيرها . ولكن هذه العوامل تؤخذ اخذاً

حركيا ونسبياً . فلنسبة الامية بين السكان القابلة للتغيير اهمية رئيسية ، ولنسبة الوفرة التثميري في الرأسمال اهمية تفوق اهمية كميته ، ولنسبة توزيع الدربة التقنية بين الزراعة او الصناعة او الخدمات اهمية حاسمة . والمواد الاولية مرتبطة كل الارتباط بالعوامل الثلاثة التي ذكرناها . فقد انطوت القارة الامريكية لآلاف السنوات على اعظم الموارد الاولية بدون ان يستطيع الانسان استغلالها . وسويسرا هي من افقر بلاد العالم بالمواد الاولية واحسنها تقدما . ولذلك فان المعيار الاقرب للتخلف والتقدم هو نسبة توزيع السكان بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات . فكما ازدادوا في القطاعين الاخيرين ، وقلوا في الاول ، اصبح المجتمع اقرب الى التقدم منه الى التخلف . وتصبح عملية الانماء بمعناه الاقتصادي البسيط عملية تحويل النشاط الانساني من ميادين انتاجية اولية زراعية الى ميادين انتاجية مركبة صناعية وتوزيعية . فالبلد الذي تستهلك الزراعة نشاط اكثر ابنائه متخلف النمو ، والبلد الذي تستهلك الصناعة والخدمات اكثرية ابنائه متقدم النمو او سائر في طريق النمو وفقا للوضع الذي يكون فيه .

نظرية انمائية شاملة ؟

وتحمل هذه النظرة بعض الباحثين على اعتبار الانمائية مرادفة للتصنيعية . ويرجح الطابع الصناعي العلمي للاقتصاد الحديث هذا الرأي . فالمجتمع المتصنع هو المجتمع المتقدم ، والمجتمع غير المتصنع هو المجتمع المتخلف . ولكن هذا الرأي يتجاهل غاية التصنيع الاستهلاكية . فالانتاج الصناعي هو وسيلة وليس بغاية ؛ وهو وسيلة لوضع اكثر ما يمكن من السلع تحت تصرف المستهلك لرفع مستوى معيشته وتأمين رفاهيته . ويعطي هذا قطاع توزيع السلع والخدمات الاهمية الاولى . وهذا ما حمل الاستاذ ميسون على ان يقول في تقديمه لكتاب الاستاذ يوسف صايغ عن « الملزمين او الرواد الاقتصاديين في لبنان » : « ان اولئك الذين يعتبرون الانماء الاقتصادي حركة من القطاع الاولي الزراعي الى القطاع الامم الصناعي فالى القطاع الاعلى للخدمات ، يمكنهم ان يعتبروا لبنان اكثر بلاد العالم تقدما ، وان يعتبروا انه بلغ فيه حدا لا يمكن تجاوزه » .

ان الخدمات التوزيعية تؤمن لنا حوالي الستين بالمائة من دخلنا الوطني ، وتتقاسم الزراعة والصناعة ما تبقى منه . وقد وثبنا الى هذه النسبة العالية بدون ان ننمي الزراعة والصناعة الانماء الكافي واللازم . والزراعة ما تزال تشغل اكثر من نصف السكان ، بينما لا تشغل في الولايات المتحدة اكثر من ١٥ بالمائة من السكان . فنحن متخلفون في قطاع اقتصادي ومتقدمون في قطاع آخر ؛ ونحن متخلفون في اقليم لبناني ومتقدمون في اقليم آخر ؛ ونحن متخلفون في طائفة لبنانية ومتقدمون في طائفة اخرى .

وحالنا هذا شاهد على صعوبة التوصل لنظرية عامة جامعة مانعة للانماء الاقتصادي .
فاذا كانت الاوضاع الاقتصادية متنوعة داخل البلد الواحد الصغير كلبنان ، فكيف يمكن
ان تكون في بلاد وقارات مختلفة ؟ ثم ان البحث الانثائي الحديث نشأ وترعرع في ظل
النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي . والبحث الاقتصادي الماركسي والاشتراكي نشأ في
ظل هذا النظام ايضا ، ولم يتجاوز المجتمعات المتقدمة الى المجتمعات المتخلفة الا منذ امد
قصير . ولذلك يلاحظ الباحث ، كما اوضح الاستاذ ادمون عصفور في مقدمة كتابه حول
الانماء والسياسة المالية في سوريا ، وان من المتعذر تطبيق قسم كبير من ادوات البحث
الغربية على « المعضلات الاقتصادية للبلاد المتخلفة » .

ولا يسعنا هنا ان نستعرض مختلف نظريات الانماء الاقتصادي ، ولا ان نتقصى مختلف
تعاريف النمو والانماء . ونفضل ان نترك هذا للاقتصاديين ذوي الاختصاص . ولكننا
نحرص على التأكيد على المفهوم النوعي والبنوي للانماء ، وعلى تمييزه عن مفهومه الكمي .
فاذا توقفنا عند المفهوم الكمي وحده ، عرفنا الانماء الاقتصادي مع الاساتذة ماير
وبولدوين ووليامز بانه « عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن .
واذا كان معدل التنمية اكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي ، ارتفع الدخل الحقيقي
الفردى (اي متوسط الدخل الحقيقي) . وتعني كلمة « عملية » هنا تحرك بعض القوى
التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبدل الحاصل في متغيرات معينة . ولئن تنوعت
تفاصيل هذه العملية باختلاف البيئة والزمن ، فانها تظل ذات سمات اساسية متشابهة ،
ويظل حاصلها العام نمو الناتج القومي الذي هو في ذاته تغير طويل المدى ذو مزايا خاصة .
ويعيننا ان نشدد على التحول من التغير الاقتصادي الكمي الى التغير النوعي . ونعني
بذلك دخول الاقتصاد في حالة جديدة واكتسابه لبنية جديدة تمكنه من بلوغ معدل
معين من النمو والاحتفاظ به او زيادته ، على ان يكون الاحتفاظ بهذا المعدل او زيادته
نتيجة لقوة الاقتصاد الذاتية المطردة . ويبدو مثل هذا التأكيد على المفهوم النوعي للانماء
في الكتاب الذي جمعه الاستاذان ميلكان وبلاكر حول الامم الصاعدة . وقد جاء في
فصل « التعصير الاقتصادي » تحذير من نشدان الفارق الاساسي بين المجتمعات النامية وغير
النامية في « متوسط الدخل الفردي » ، او في درجة التصنع او التحول نحو الحواضر ،
او في حالة التكنولوجيا ... فكل هذه فوارق هامة . ولكن الفارق الرئيسي المميز
للمجتمعات النامية هو ان نمو الدخل المتواصل فيها هو سمة عادية ودورية للاقتصاد ، بينما
يتأرجح متوسط الدخل القومي في المجتمعات التقليدية تأرجحا تخطيطيا حول قاعدة جامدة .
فاذا ما اصبح النمو سمة ذاتية ودورية للاقتصاد ، فان جميع الفوارق الاخرى بين النامي
وغير النامي تتبع كنتيجة منطقية « لهذا الفارق الاساسي » .

ان هذا التغيير الاساسي هو الغاية الاقتصادية الرئيسية للاناء . ونحن هنا في مجال
التصور الهيجلي لحتمية تحول مقولة الكم الى مقولة نوعية جديدة لدى بلوغها حدا معيناً .
والماركسيون تلامذة هيجل اليساريون يجزمون بحتمية هذا التحول ، ولكنهم يجزمون
ايضاً بحتمية ملكية الامة لوسائل الانتاج كخطوة ضرورية نحو هذا التحول . والتجارب
الانمائية الغربية تنفي هذه الحتمية . ولكن التحدي الايديولوجي للنظرية الماركسية كان
حافزاً قوياً للبحث الانمائي الغربي . وقد برز في طليعة هذا البحث العالم الانكليزي كولن
كلارك ، والعالم الفرنسي جان فورستيه ، والعالم الامريكي روستو . وقد افاد روستو من
دراسات من سبقه ، وصاغ نظرية الاطوار الخمسة للنمو الاقتصادي . وهذه الاطوار هي :
اولاً ، المجتمع التقليدي ؛ ثانياً ، الشروط السابقة للانطلاق ؛ ثالثاً ، الانطلاق ؛ رابعاً ،
الاندفاع نحو التضجج ؛ خامساً ، عصر الاستهلاك الجماهيري العالي . ويسمي روستو
الكتاب الذي شرح فيه نظريته « البيان غير الشيوعي » ، ويذكر في مقدمة الكتاب ان
دحض افكار ماركس كان اهم حافز له لوضع نظريته .

وقد تعرضت نظرية روستو لانتقادات كثيرة . ولكنها تمثل مع ذلك محاولة هامة من
محاولات العقل الغربي لمقاومة سحر النظرية الماركسية وجاذبيتها الخاصة للمحرومين
والمثقلين والمعذبين في الارض ، وهم اكثر من ثلثي الانسانية .

ان النظرية تجعل الانطلاق الهدف الاول للمجتمعات المتخلفة ، فاذا ما بلغته اصبحت
كالطائرة التي اقلعت بنجاح وبات بوسعها ان تندفع في طيرانها بقوتها الذاتية . ان لهذا
الانطلاق متطلبات اقتصادية ، وله متطلبات عقلية والنفسية والخلقية والاجتماعية
والسياسية . والمتطلبات الاقتصادية اختصاص الباحث الاقتصادي ، ولذلك يفضل ان نل
بالمطالبات الاخرى الماما يساعدنا على تبين علاقة البحث الاقتصادي الانمائي بالاجاث
الاجتماعية الاخرى . ونجعل هذه المتطلبات في المعضلات الانمائية الرئيسية التالية : اولاً ،
العقلية الانمائية ؛ ثانياً ، الرواد الانمائيون ؛ ثالثاً ، التربية الانمائية ؛ رابعاً ، التقشف الانمائي .

العقلية الانمائية

ان الانمائية بمفهومها الشامل هي ظاهرة حضارية حديثة . فالتاريخ لا يعرف حضار
نشدت الرفاهية الشخصية الدنيوية لكل فرد من افراد المجتمع كما تنشدها الحضارة الحديثة
ويمكن ان ترد هذه النزعة الى خصائص هذه الحضارة التكنولوجية التوسعية والتواصلية
او الى سوقها الاقتصادية التي تستوي فيها مصلحة المنتج والمستهلك من حيث زيادة عدد
المستهلكين للسلع المتزايدة . ويمكن ان ترد ايضاً للبادئ الانسانية للفلسفات الاجتماعية
الحديثة ، كالليبرالية والنفعية والاشتراكية والماركسية ، او للفلسفة القومية التي اعلنت

تساوي ابناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات .

وكل هذه ظواهر عملية ونظرية نشأت في جو العصر الحديث . والائمانية هي ابنة التقاء هذه الظواهر التقاء تفاعليا او توافقيا . ولذلك فالعقلية الايمانية عقلية حديثة ، وقوامها الايمان الذي لا حد له بقابلية العقل وقدرة العلم على احداث تغييرات معجزة في بيئة الانسان وسلوكه . وما لم تتوفر هذه العقلية ، فان الايمانية تظل غريبة ، وتظل جهدا بيفائيا يمكن ان يتوقف في اي وقت .

فهل تكون هذه العقلية احتكارا للبيئة الغربية التي نشأت اول ما نشأت فيها ، او انها قابلة لان تصبح العقلية السائدة في اي مجتمع من المجتمعات السائرة في طريق النمو ؟ ان نشوء دولتين صناعيتين من الطراز الاول في اليابان وروسيا ينفي الاحتكار الغربي لهذه العقلية . واذا اعتبرنا روسيا اقرب الى الغرب منها الى الشرق ، اصبح علينا ان نتساءل عن الاسباب التي جعلت اليابان اول مجتمع شرقي يقوض هذا الاحتكار . والاسباب السياسية والاقتصادية لا تكفي وحدها للجابة على هذا السؤال . ولذلك اتجه البحث نحو خصائص العقلية اليابانية والنفسية اليابانية التي جعلتها اكثر تقبلا للعقلية العلمية الحديثة . ويخرج هذا البحث بالضرورة الى استقراء علاقة الدين وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاخلاق بالانماء .

واذا اتخذنا اليابان نموذجا لهذا البحث ، بدا لنا ان الروح الدينية اليابانية ذات لاهوتية وكلامية واهية تجعلها اكثر انفتاحا للافكار الجديدة . فما يعتبره اللاهوتيون او الكلاميون في اديان اخرى بدعة منكرة ، يعتبره اليابانيون ابتكارا لازما . ثم ان تقطب الشعور الديني حول تأليه الامبراطور اكسب الشعب نظامية وجعاعية وتعاونية هي من حوافز الانماء الرئيسية . وقد صد اليابانيون في وقت مبكر الغزو الاوربي لبلادهم ، ولكنهم لم يفقدوا الشعور الحي بالخطر ، بل ظل هذا الشعور حافزا من حوافز اعتمادهم لاسباب تقدم الاوربيين .

وقد وضع الاستاذ فرنسيس سو دراسة حول العوامل الثقافية التي تؤثر في النمو ، اطرف ما فيها المقارنة بين العقليتين اليابانية والصينية في هذا الصدد . واهم فارق بين الاثنتين في نظر الاستاذ سو ، هو ان الياباني يتطلع من مجتمعه الصغير الى المجتمع الياباني الاكبر الذي يتسم الميكادو ذروته ، تطلع من يرى المجتمع الكبير امتدادا للصغير ؛ ولذلك يشعر بواجب العمل لنمو الاثنتين معا . واما الصيني ، فمجتمعه الاكبر هو مجتمعه الصغير ، وحكام المجتمع الاكبر غرباء عنه ؛ ولذلك لا يهيم ان يشاركهم الجهد في سبيل نومه . فاصبحت الشيوعية ضرورة لا كراهه على بذل هذا الجهد وتعبثته في سبيله .

وقد تعرض لمثل هذا البحث ادوين تيرني بروثرو في كتابه عن تربية الاطفال في

لبنان . فقد لفت نظره ميل الامهات اللبنايات الى تعهد الشعور بالاعتماد على النفس والاستقلال لدى اطفالهن . وخلص من هذه الملاحظة الى القول التالي : « اذا جاز لنا ان نفسر المجتمع الناجح تفسيراً سيكولوجياً ، فان ما نراه لدى اللبنايين من روح العمل والنجاح التي ساعدتهم على انشاء اقتصادهم انما سريعا يعود الى تربية الاطفال على الاعتماد على النفس » .

واذا كانت كل هذه الملاحظات تنفي احتكار العقلية الغربية للعبقريّة الانثائيّة ، الا انها تؤكد تنوع الطرق النفسية والتربوية لاكتساب هذه العقلية . والطبيعة التواصلية للحضارة الحديثة هي اكثر ما يبعث على الامل في هذا المجال . فالصينيون مثلاً عاشوا آلاف السنين يعتبرون ان الصين وحدها هي العالم ، فظلوا بطيئي النمو الى ان تخلصوا من هذه الانغلاقية ، واتصلوا بالماركسية اتصالاً عضوياً بالعصر الحديث . ويفرض التواصل الحضاري المتزايد على جميع العقليات التفاعل مع العقلية الحديثة . ويحفز هذا التفاعل تلهف المتخلفين للحاق بالمتقدمين ، سواء من حيث المعرفة او مستوى العيش او القدرة . وكل هذه حوافز نفسية تؤثر في تغيير العقلية ، وان كانت التغييرات الذاتية الاختيارية اعمق واحسن هذه التغييرات . ويعبر الاستاذ محمد سعيد قدرى ، مدير مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، عن وعي تام لهذه الحقيقة في تقديمه لكتاب الدكتور صابر الآنف الذكر ، حيث يقول : « ومن الواضح انه لا يمكن ان نتصور تغييراً رشيداً للبيئة الطبيعية يقوم به غير الانسان ، وان الانسان لا يمكن ان يقدم على هذا التغيير ما لم يتغير هو اولاً ، تغييراً يتناول تصوراتهِ وعلاقاتهِ وقيمه ، وغاياته ، ومهاراته » . « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » .

ولا بد ان يكون لهذه العقلية الجديدة روادها . والعالم الاقتصادي الامريكي شمبتر هو من اكثر المتشددين على الحاجة لهؤلاء الرواد . فالعمل « الاقتصادي الذي يركز النظر عليه هو التجديد والاستنباط الذي يقوم به الرواد الطلائعيون » . وتحليله للتجربة الغربية الانثائية يريه هؤلاء الرواد بين الرواد الاقتصاديين او الملتزمين وحدهم . فهم الذين ادخلوا اساليب ثورية انتاجية في الاقتصاد الغربي دفعت حركة الانماء دفعا قويا ، ولا يمكن ان ينمو اي اقتصاد بدون امثالهم . ويتناول يوسف صايغ نظرية شمبتر بالدرس والنقد من خلال التجربة الانثائية اللبناية ، ويخلص من درسه الى ان رواد الانماء ليسوا بالضرورة من اصحاب الاعمال الاقتصادية وحدها : فهناك ايضا رواد سياسيون واجتماعيون وفكربون يعملون الانثائية قضية عامة ، ويخلقون الجو الملائم لمبادرات الرائد الاقتصادي وتجديداته . ولربما كان الرواد طبقة اقتصادية كما كان الحال في اوروبا الغربية في القرنين الثامن والتاسع

عشر ، او طبقة عقائدية كما كان الحال في الاتحاد السوفييتي والصين في القرن العشرين ،
ولربما اصبحت الدولة هي الرائدة كما هو الحال اليوم في اكثر البلاد الاسيوية والافريقية .
ونحن نلمس هنا علاقة علم التاريخ وفلسفة الحضارة وعلم السياسة بالدراسة الانمائية .
فشمبتر كثيره من العلماء الغربيين متأثر بتاريخ النمو الاقتصادي في الغرب . ولكنه
مصيب في تقدير اهمية الحاجة الى نخبة رائدة قادرة على الخلق والابتكار . وطويني يرى
وجود مثل هذه النخبة شرطا لقيام الحضارة واستمرارها . وعلماء السياسة يتطرقون من
هذا البحث الى درس دور القيادة في التنظيم السياسي وعلاقة هذا التنظيم بالانماء
الاقتصادي . فأبي هو التنظيم او النظام السياسي الافضل لتحقيق الانماء الاقتصادي
المشود بأسرع ما يمكن من وقت ؟ اننا نكاد نعود هنا لسؤال افلاطون : اي هو نظام
الحكم الافضل لتحقيق العدالة ؟

لقد نمت اوربا الغربية في القرن التاسع عشر في ظل نظام ليبرالي هو اقرب الى
الارستقراطية منه الى الديمقراطية . وحققت معجزة انمائية بعد الحرب العالمية الثانية في
ظل نظام ديمقراطي يتراوح بين الليبرالية والاشتراكية . وحققت اليابان نموها في ظل
نظام مزيج من التقاليد الامبراطورية الموروثة والاصول الاوربية المقتبسة . وحقق الاتحاد
السوفييتي نموه في ظل ديكتاتورية ماركسية كلية ومطلقة .
وكل هذه النظم ، على اختلافها الشديد ، بلغت باصحابها طور الانطلاق وما بعده .
ولذلك فان اختيار نظام دون الآخر هو اختيار ذاتي اكثر مما هو موضوعي ؛ وهو
سياسي ثقافي اكثر مما هو اقتصادي ؛ وهو وليد تقاليد المجتمع وقيمه وظروفه وحاجاته
اكثر مما هو وليد مستلزماته الانمائية . نقول هذا ونحن على بينة من الفكرة السائدة حتى
بين الكتاب الغربيين بان الدكتاتورية هي « القادومية » الانمائية . ويمكن مناقشة هذا
الرأي مناقشة انمائية علمية تثبت بطلانه او على الاقل نسبته . فاهم متطلبات الانماء
التنظيمية مشاركة الشعب مشاركة فعالة فيه . والمشاركة الاقناعية خير من المشاركة
الاکراهية . وتدخل الحكومة لازم في الحالتين . فالعهد الليبرالي الكلاسيكي قد انتهى ،
ولكن تدخل الحكومة واجب في نطاق القانون وبواسطة ادارة فعالة . ويشير هذا علاقة
العلوم القانونية والادارية بالابحاث الانمائية . والديمقراطية ذات القيادة السياسية الواعية
لمسؤولياتها الانمائية ، والادارة القادرة على وضع وتنفيذ الخطة الانمائية ، هي في نظرنا
نظام الحكم الافضل للعمل الانمائي .

التربية الانمائية

وتقرير هذه الحقيقة يثير من المشاكل اكثر مما يحل . فابن يبدأ تدخل الحكومة

الديمقراطية وأين ينتهي؟ وما هي اولويات هذا التدخل ؟

اننا نميل لاعطاء التربية مرتبة الصدارة بين اولويات التدخل الحكومي . والحكومة مدعوة ، في نظرنا ، الى تعليم الشعب وتدريبه تدريبا يتفق مع متطلبات وغايات الخطة الانمائية . واذا لم تتوفر هذه التربية ، فالخطة الانمائية مهددة بالتوقف في اي وقت . ان العنصر الانساني هو العنصر الالم في الخطة الانمائية ، والتربية وحدها كفيلة بان تجعل منه العنصر الواعي والفعال والناجح .

وهذا الرأي يعتنقه الآن اقطاب البحث الاقتصادي الانمائي ، وفي مقدمتهم غولبريث السفير الامريكي السابق في الهند واستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد . وقد جاء في آخر كتاب له عن الانماء الاقتصادي : « ان التربية الشعبية تطلق طاقات الاكثرية لا طاقات الاقلية وحدها . وهي تعبد السبيل للمعرفة التكنولوجية . والشعب المتعلم لا بد ان يشعر بالحاجة لاقتناء الآلات . ولكن الآلات لا ترى الحاجة لوجود شعب متعلم . ولذلك ، فان التربية الشعبية على الاقل ، يجب ان تعطى في بعض الظروف الاولوية على السدود والمصانع والادوات الاخرى الرئيسية للانماء » .

ويعود الى موضوع التربية في موضع آخر من الكتاب ، فيضيفه الى مستلزمين آخرين للانماء قائلا : « الحكومة الفعالة والتربية والعدالة الاجتماعية » تمثل اهمية بالغة للانماء .

واثارته لموضوع العدالة الاجتماعية بالاضافة لموضوعي الحكومة والتربية تنقلنا لما دعوانه هنا معضلة التقشف الانمائي . وهي معضلة في غاية الدقة والخطورة ، وخطرها على المجتمعات المتخلفة اشد منه على المجتمعات المتقدمة . فهذه المجتمعات تبدأ السير في طريق الانماء في ظرف يرجح فيه الوعي الاجتماعي على الوعي الاقتصادي . ولذلك فهي مطالبة من شعبها بتأمين خدمات اجتماعية لا تسمح بها مواردها المالية ، ولا تساعد على تعزيز طاقتها الانمائية . ويحلل الاستاذ كينيث بولدنج هذه المعضلة بموضوعة صارمة في كتاب « العدالة الاجتماعية » ، فيقول : « اذا قصدنا العدالة بمعناها الفعلي ، فان الغني وحده قادر عليها . ولا تستقيم العدالة الاجتماعية الا بعد ان يصبح الفقير غنيا . ولا يتعلق هذا الامر بالتوزيع ، ولكنه رهين بالمشاركة في تنظيم وفي انتاجية مجتمع ذي مستوى عالٍ » .

واقل ما يعنيه هذا القول ، التريث في توزيع الخدمات الاجتماعية قبل التقدم في الانماء الاقتصادي ، خشية ان يؤدي التوسع فيها الى هدر المتطلبات الانتاجية . ولم يجد الشيوعيون حرجا في تطبيق ذلك ، فاعطوا الاولوية للانتاج على الاستهلاك في خططهم الانمائية الاولى ، وفرضوا على شعوبهم حزاما قاسيا من التقشف . ويذهب الى مثل هذا الرأي الاقتصادي السويدي غونار مردال ، المعروف بنزعته الانسانية والاشتراكية ،

فيقول : « ان البلد الفقير المتخلف لا يستطيع في الاطوار الاولى من نموه ان يتوسع في التدابير التوزيعية التي تسميها البلدان المتقدمة التأمين الاجتماعي . فعلى البلدان المتخلفة ان تذكر ان البلدان المتقدمة لم تكن تعرف في اول اطوار نموها الا القليل من هذه التدابير . ولم تبدأ البلدان المتقدمة هذه السياسة الا بعد ان بلغ متوسط دخل الفرد فيها اعلى مما تأمل البلدان المتخلفة ان تحققه في الامد القريب » . ويعترف مردال بصعوبة الاخذ بهذه النصيحة ، « لان البلدان المتخلفة تحتاج للديمقراطية الفعلية في طور مبكر من نموها لكي تتخلص من العوائق القائمة في وجه الانماء الاقتصادي . ولكن الديمقراطية نفسها تزيد من صعوبة استبقاء الحكومة الاستهلاك في المستوى اللازم للنمو السريع . ولذلك يرجح الاتجاه في اكثر البلدان المتخلفة نحو ديكتاتوريات حركية من النوع الفاشيستي او الشيوعي . فهذه المعضلة السياسية هي المسؤولة عن هذا الاتجاه » .

ان هذه الملاحظات الصارمة تستدعي التفكير الجدي . لان فكرة الانماء الاقتصادي مقترنة في اذهاننا بفكرة العدالة الاجتماعية . والاولى هي عندنا سبيل الاولى . وقوة اقتران الفكرتين قد تقضي باستعجال نتائج قد لا يكون الاقتصاد مهيئا لها . ويأتي الخطر هنا ، اكثر ما يأتي ، من الوعود الايديولوجية او السياسية الخداعة : يوعد الشعب بفردوس فوري ، والواعدون ادري بان اعداد الفردوس يتطلب وقتا وجهدا اشق مما يتصورون او يصورون . ولذلك تقضي العقلية الانائية العلمية بمصارحة الشعب بالحقائق والوقائع وتربيته لتقبله قبولا حسنا . ويعني هذا المزيد من التأكيد على تقديم التربية في الاولويات الانمائية .

ونخلص من البحث الى التساؤل عما اذا كانت الانائية ايديولوجية جديدة يمكن اعتبارها بديلة للايديولوجيات القائمة الآن . والجواب بالنفي في هذا الطور من نمو الانمائية . فهي في هذا الطور ملتقى ايديولوجي اكثر مما هي ايديولوجية جديدة . ونعني بذلك انها تجمع الدول على اختلاف مذاهبها الايديولوجية وفلسفات حكمها حول اهداف عملية واحدة . فجميع الدول الآن تشد مستوى ومعدلا من النمو يمكنها من مسابقة التقدم الحديث ومن التطور نحو ما دعاه اوغست كونت المجتمع العلمي . ولذلك تسهم الانمائية بعض الشيء في تخفيف حدة المنازعات الايديولوجية وتعزيز شأن المنافسات الانمائية في مختلف وجوها العلمية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ونحن هنا تصورنا نمو الانسان تشبها بالله بقدر الطاقة الانسانية . والله عندنا مثال الحق والخير والجمال . ويعني هذا اننا تصورنا نمو الانسان الحقيقي تقدما روحيا ذاتيا في طريق هذه المثل العليا . والثورة العلمية الحديثة بصرتنا بالانمائية التاريخية والانمائية المادية ، فنحن حريصون على استساغة الاثنين ، وحريصون ايضا على اتخاذهما درجتى صعود في سلم النمو الروحي . وذروة هذا السلم ما تزال غايقتنا الاولى والاخيرة .